مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
العدد التاسع – جوان 2018

.OEB Univ. Publish. Co

واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

The contribution of SMEs to the economic and social development of Algeria

د . سامية بن رمضان، جامعة خنشلة، الجزائر.

samia.b67@yahoo.com

تاريخ التسليم:(2018/04/14)، تاريخ التقييم:(2018/05/19)، تاريخ القبول:(2018/06/13)

ملخص :

تهدف ورقة هذا البحث إلى إبراز واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كخيار إستراتيجي من خلال دراسة تحليلية. وانطلاقا من فكرة أن الاقتصاد الوطني هو أساس رقى المجتمع وتطوره. مع التعرف على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات الصغيرة في رفع الاقتصاد الوطني وبعض المشكلات التي تواجهها في عملية التنمية في المجتمع. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج تتمحور أساسا حول أهم المساهمات التي تتمثل في امتصاص البطالة القضاء على الفقر، إلى جانب رفع الإنتاج الوطني، وإكساب وترسيخ الخبرات الفنية، .الخ.وهذا من خلال الطرح النظري العلمي والموضوعي للآراء التي تحددها الظاهرة والممارسات العملية المتعلقة بها من منظور سوسيو–اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسط، التنمية الاقتصادية، سوق العمل

Abstract :

The purpose of this paper is to highlight the contribution of SMEs to economic and social development as a strategic option through an analytical study. And based on the idea that the national economy is the basis for the development and development of society. While recognizing the economic and social importance of these small institutions in raising the national economy and some of the problems they face in the process of development in society. The research concluded with a series of results centered mainly on the main contributions of unemployment absorption, eradication of poverty, raising national production, establishing and consolidating technical expertise, etc. Through the theoretical and objective theoretical presentation of the views defined by the phenomenon and its practical practices From a socio-economic perspective.

Keywords: small and medium enterprises, economic development, labor market

مقدمة:

لقد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث في مجال الاقتصاد الوطني سواء في الدول المتقدمة أو النامية أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني في جميع القطاعات الحيوية كالصناعة والتجارية وتقديم الخدمات لتلبية حاجة المجتمع، بالإضافة لقيامها بنشاطات اجتماعية كتوفير فرص العمل والتقليل من البطالة.

ولكن مع مطلع القرن العشرين حصل تحول مهم في الاقتصاد الوطني على مستوى الدول النامية خاصة الجزائر بعد اعتمادها هي الأخرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعات الصغير والمتوسطة قد تسهم بنحو 25 % إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة. وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات المنظمة تبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات.(جواد، 2007، ص82) وغني عن البيان، فقد أصبح الاعتماد قويا حول أهمية الدور الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل، فالمؤسسات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة، وقد أخذت تفوق المؤسسات الكبرى خاصة في ميدان التكنولوجي، مما يفسر أهمية المؤسسات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتمادها على العمالة المكثفة، وتوزيع الدخل بعدالة كما تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد. ولذلك فالمؤسسات الصغيرة يمكن أن تسهم بشكل فعال في عملية التنمية إذا توافر المناخ الملائم لهذه العملية.

وتأتي بذلك هذه الدراسة لتسليط الضوء على المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وبناء الاقتصاد الوطني مركزين في ذلك على الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المؤسسات ومدى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المشكلات التي تعترض نجاحها وإستمراريتها من خلال التركيز على عوامل نجاحها في دعم الاقتصاد الوطني وعليه، تم طرح التساؤل التالي: **كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟**

أولا–المفاهيم الأساسية للدراسة

1–المؤسسات الصغيرة

أ–لغتا:

مؤسسة جمعها مؤسسات : منشأة تؤسس لغرض معين "مؤسسة خيرية" "الجامعة مؤسسة علمية مستقلة" (لاروس، 1988، ص89).

ب- اصطلاحا:

ارتبط مفهوم المؤسسة بمعاني كثيرة ومتعددة، كشفت في مجموعها عن تباين الأطر والسياقات التي تستخدم فيها من جانب القانونيين وعلم الاجتماع والاقتصاد وغيرهم ممن ميزوا بين مستويات تحليل للمؤسسة حيث عرف بارسونز المؤسسة من فكرة أن المؤسسة "نظام كلي، يتكون من عد من الأجزاء التي يعتمد كل منها على الآخر" ومن هنا نرى أن محاولة بارسونز لتعريف المؤسسة كنسق اجتماعي منظم، أنشئ من أجل تحقيق أهداف محددة فهو جمع بين نسق اجتماعي والتنظيم والأهداف الموحدة. (قيرة وسلاطنية، 2015، ص8) وأما الاقتصاديين فيعرفونها وفق ناصر دادي عدون المؤسسة على أنها:" كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل مالياً، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، أو القيام بكليهما معاً (إنتاج + تبادل)، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه" 3(عدون، 1998، ص11) وأخيرا وفقا القانون التوجيهي لترقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي: (الجريدة الرسمية، 2017، ص5)

- تشغل من 01 إلى 250 شخص

-لا يتجاوز رقم أعمالها السوي مليار (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.

-تستوفي معايير الاستقلالية.

2-التنمية الاقتصادية:

أ-لغتا: يرى **ويستر** أن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية إنما يعني التطور في مراحل متوالية أي انه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى(الخضوري، 2004، ص33).

ب-اصطلاحا: تعتبر التنمية والنمو الاقتصاد من المفاهيم الشائعة في الاقتصاد، كما يعتبر الهدف الأساسي لكل النظريات الاقتصادية، ولكن هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تعرف التنمية بأنها" مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، لضمان تواص هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"(خشيب، ص8) فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، وهنا يوضح

مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير حياة أفضل للمجتمع.

أما النمو الاقتصادي فيعرف بأنه التحول التدريجي في الاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية وما نفهمه من هذا التعريف إن الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد تكون في اتجاه نحو الزيادة .ويمكن القول إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد (الموارد، إنتاجية العمل،) ويحدث تغيرات في الهيكل الاقتصادي فإن التنمية الاقتصادية يمكن تعريفها بأنها "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو"(خشيب، ص7)

3-سوق العمل

أ-**اصطلاحا**:عرفه **كودمان** بأنه "المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي فيها يشتغل معظم القاطنين" (الموسوي، 2007، ص11) ويرى أمثال **هيكز** أن أسواق العمل تشبه أسواق المنافسة التامة.

ثانيا-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أظهرت بيانات لوزارة الصناعة والمناجم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الأغلبية الساحقة من مجموع المؤسسات التي يضمها الاقتصاد الوطني. حيث أحصت الجزائر (سنة 2016 ب1.022.621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) و(سنة2015 ب934.569 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) و(سنة2014 ب852.053 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) . وهذا حسب المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوزارة فإن عدد هذه المؤسسات سجل خلال العشرية الأخيرة وتيرة متصاعدة عن حوالي 9 % سنويا ما يسمح بتجاوز أهداف المخطط الخماسي(2010-2014) الذي يرمي إلى خلق 200.000 مؤسسة بما يعادل 20.000 وحدة سنويا. وأنه سيتم تعزيز إنشاء المؤسسات حتى في المستقبل بغية تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلوغ الأهداف التي ترمي إلى إنشاء مليوني(2) مؤسسة بحلول 2030. وهذا يدل على فاعلية التدابير التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتشجيع خلق مثل هكذا مؤسسات (مجلة وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص22)

كما نجد أن هذه المؤسسات تنشط وتتمركز أكثر من 69 % في شمال البلاد، في الخدمات (50 % من مؤسسات)، والصناعات التقليدية (23%)، البناء والأشغال العمومية (17%) مقابل الصناعات التحويلية (8%) والفلاحة(0.63%)، وفي المحروقات(0.27%) الطاقة والمناجم، والخدمات المرتبطة من جهة. ومن جهة أخرى تمثل نسبة مناصب الشغل التي تنشئها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي (23.7%) من اليد العاملة الناشطة بأزيد من 2.5 مليون منصب شغل تم خلقه في نهاية سنة 2016. وأما من حيث الدخل المحلي فإن هذه المؤسسات تساهم ب30 %

سنة 2014 من الناتج المحلي الخام، ووفقا لهذا فهذه المؤسسات لن تسمح بدفع عجلة الإنتاج وتعويض الواردات فحسب إنما خلق العديد من مناصب العمل الجديدة، وعلى الدولة تقديم تدابير الدعم. من خلال القانون التوجيهي الجديد للمؤسسات الصغيرة لاسيما في مجال إنشاء، التطوير، الابتكار، التصدير، وإنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من وضعية صعبة وتقديم تسهيلات بنكية لها.(مجلة وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص25)

ثانيا-الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغير والمتوسطة نسبة كبير من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمال، وتساهم بفاعلية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار، والجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسط تمثل نسب 90"% من المؤسسات في بلدان العالم المتقدم والنامي.وفي الجزائر وحسب الإحصاء الرسمي لنهاية السداسي1 لسنة2016 توزعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 98% والتي تبقي مسيطرة على مستوى الاقتصادي وتوفر 2.5مليون منصب عمل ما جعل منها محركا حقيقيا للنمو والتشغيل(مجلة وزارة الصناعة والمناجم، 2017، ص24) ومعظمها صغير أقل من خمس عمال.

وتمثل هذه المؤسسات بدورها التنموي الكبير على المستويين الفردي والاجتماعي كما يلي: فعلى مستوى الفردي والاجتماعي: تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات، فهو يشعر بأنه حقق النجاح له ولمجتمعه كما ساهم في تقديم فرص لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية، إلى جانب تغطي هذه المؤسسات لجزء كبير من احتياجات السوق المحلي، وحل مشكلة البطالة، وتحقيق الوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملي التنمية الاقتصادية. ويمكن استخلاص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية من خلال: (نبيل جواد، 2007، ص76-80)

1-الأهمية الاقتصادية:

من الملاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات في كثافة هذه النشاطات بين قطاع وآخر، إلا أننا نلاحظ بأنها أنشطة في كل من القطاع التجاري، والقطاع الصناعي(ألبسة، التقنيات..)، والقطاع الزراعي(تربية الحيوانات، زراعة..) ويمكن تميز هذه الأهمية كما يلي:

-سهولة تأسيس المؤسسات الصغير بحيث لا تحتاج لرأس المال الكبير أو تكنولوجيا متطور

-قدرة هذه المؤسسات على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية المختلفة.

-قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية وخاص في المناطق التي لا تتوفر فيها بعض المرافق الأساسية مما يخفف العبء على الميزانية.

-قدرة المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوفرة لإنتاج سلع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين.

-كما تساهم هذه المؤسسات في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائم، كما تساهم في القاعدة الإنتاجية.

-انحصار نشاطات المؤسسات الصغيرة غالبا في المنطقة التي تنشأ فيها مما يؤدي إلى اكتساب المشروع خبرة في معرف سلوك وأذواق المستهلكين ورغباتهم وحجم الطلب الحالي.

2-الأهمية الاجتماعية:

في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتفشي الفقر في المجتمعات وخاصة الجزائر، فإن إنشاء المشروعات الصغيرة يعد وسيلة ناجعة لتوليد الدخل للعاملين فيها، كما تعد مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديد حيث أثبتت الدراسات المحلية والدولية أن المؤسسات الصغير قادرة على خلق فرص عمل أكثر مقارنة بالمؤسسات الضخمة.

- تعد من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة، من خلال توفير فرص عمل، وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في مؤسسات الكبيرة والحكومية.

- عامل أساسي في الاستقرار الاجتماعي والسياسي فهذه المؤسسات تمنح الفرص لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة عبر إقامة مشروعات صغيرة

- توطيد العلاقات بين فئات المجتمع لأن هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروع كبير فالمشروعات الصغيرة تسهل عملية الدخول في العملية الإنتاجية وهذا يؤدي إلى إزالة التوتر في العلاقات بين الأفراد والفئات داخل المجتمع

- تساهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات، وبالتالي تساهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه. (خضر وحرب، 2005-2006، ص23)

ثالثا-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

لاشك أن المؤسسات الصغيرة لها أهمية بالغة في دعم الاقتصاديات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، خاصة عندما تعاني الدول من شح الموارد الطبيعية، ويكون الاستثمار مركزا على العنصر البشري والطاقات الخلاقة، وأكبر مثال على ذلك : اليابان وتايوان وكوريا، ومن الدول العربية كالجزائر وتونس ...الخ.من الدول التي استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا كبيرا، وثورة حضارية يشهد لها التاريخ .

إن المؤسسات الصغير والمتوسطة لها مساهمة اقتصادية في مجال التنمية الشاملة وفي الاقتصاديات المعاصرة وعلى صعيد مختلف الدول النامية منها وكذلك الصناعية ومن المعروف أن المؤسسات الكبرى والعملاق هي المسيطرة على الأسواق الاقتصادية. لكن المساهم الأكبر اليوم

هو المؤسسات الصغيرة التي لا تقل أهميتها عن المؤسسات الكبرى حيث الانتشار الواسع لها القيمة التي تضيفها في مختلف الاقتصاديات الحالية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية قدرت عدد المؤسسات الصغيرة ب(22.9)مليون عمل عام 2002. وتخلق ما يقارب بين (60%) و(80%) وظائف جديدة سنويا، وتخلق أكثر من نسبة (50%) من الناتج المحلي الإجمالي.وهذه المؤسسات تحوى كل شيء بدأ من الورشات إلى المؤسسات الصناعية والفنادق..الخ. (الغالبي، 2009، ص29) ويمكن إبراز المساهمة التنموية للمؤسسات الصغير والمتوسطة كما يلي: (نبيل جواد، 2007، ص93-95)

1-تعبئة المدخرات: تقوم المؤسسات باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

2-زيادة حجم الاستثمار تتميز المشاريع الصغيرة بارتفاع معدلات دورات رأس المال وتحقيق ربحية أعلى، فهاتان الميزتان تؤديان إلى إضافة جزء من الأرباح المحققة لرأس المال، وبالتالي نمو في حجم رأس المال، نتيجة للإضافات المكررة. وهذا يجعل من المؤسسات الصغيرة نواة لصناعة كبيرة وبالتالي التأثير الايجابي على الاقتصاد الوطني بزيادة الاستثمار والتنمية الشاملة.

3-دعم الناتج المحلي: المشروعات الصغيرة أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق إستراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير السوق من السلع الاستهلاكية والوسيطية بالإضافة إلى اعتمادها على الخامات المحلية، والذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

4-تطوير التكنولوجيا حيث تساعد المؤسسات الصغيرة على اكتساب وترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارس الطويلة للعاملين بها ولا سيما في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة، إذ قد تصل الخبرات إلى مستوى الإبداع، ويؤدي الإبداع إلى إتقان الاختراع وتنميته من خلال الصناعات الصغيرة.

5-تساهم المؤسسة في توفير السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع من خلال مختلف الوظائف التي تقوم بها وعلى رأسها وظيفة الإنتاج والتسويق وتوفير مناصب شغل مما يقلل من البطالة.

6-تساهم المؤسسة في إعادة توزيع الدخل من خلال ما تحصله من الزبائن وتعيد دفعه للأجراء وهيئات الضمان الاجتماعي.

7-يحقق نشاط المؤسسة وفرات خارجية من خلال ما ينتجه من تفعيل لنشاطات أخرى (نشاطات النقل، الخدمات، ...)

8-تخفيف حجم البطالة تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في تخفيف حجم البطالة من جهة، وكبح معدلات التضخم من جهة أخرى، من خلال المساهمة في خلق فرص عمل جديدة بتكلفة رأسمالية مخفضة، وكذلك المساهم في القضاء على التحولات غير المنتجة بامتصاصها.

9- مصدر للتجديد والابتكار والإبداع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بجهودها الحثيثة لتطوير المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات أو تحسينها أو تطوير استخدامات جدية لها. ففي مجال خلق الأفكار فإن المؤسسات الصغيرة تساهم بذلك وفي مختلف القطاعات المتواجدة فيها. ويعد ذلك إلى المرونة التي تتمتع بها هذه المؤسسات، كما تمتاز بقدرة عالية على الإبداع حيث تبذل الجهود لتطوير منتجات (سلع أو خدمات) جديدة أو تحسين ما هو موجود أو تطوير الاستخدامات الجديدة. وإسهامها في الاختراعات في مجالات اقتصادية كصناعة الحواسيب والكاميرات والأجهزة الطبية.وغيرها فأغلب المنتجات جاءت من المؤسسات الصغيرة كالتكنولوجيات(العامري والغالبي، 2008، ص179)

10-تساهم فاعل بإيجاد الوظائف، وبذلك فإنها مصدر مهم للوظائف الجديدة في الاقتصاد وتساعد الدول والحكومات في حل مشكلة البطالة، فالمؤسسات الصغيرة تساهم في ثلاثة من كل أربع وظائف جديدة في العام ويتوقع استمرارها للسنوات المقبلة إن البعض من الصناعات تساهم أكثر من غيرها في عرض وظائف. لكون الأعمال الصغيرة هي المسيطرة في هذه الصناعات كما هو الحال في الخدمات الشخصية، وخدمات الحاسوب، وأعمال كهرباء والعمارة ...الخ. ولا يقتصر الأمر على دولة أمريكا بل يتعدى إلى فرنسا وبريطانيا، وحتى الدول العربية على سبيل المثال: السعودية في الرياض بلغت نسبة المصانع الصغيرة فيها (98%) من مجموع المصانع، كما أنها توظف جوالي (89%) من القوى العاملة في المدينة (العامري والغالبي، 2008، ص178)

11-تساهم هذه المؤسسات في إشباع حاجات لفئات المجتمع المختلفة، فقد يكون هذا الإشباع تحقيق مردود مادي بالنسبة لمالكي المؤسسات أو إشباع حاجات الزبائن من سلع وخدمات أو إشباع باقي فئات المجتمع المتعاملين بشكل مباشر أو غير مباشر مع هذه المؤسسات. ويرجع هذا لقدرة الاستجابة السريعة للمؤسسات الصغيرة وبتكاليف أقل.

12-تساهم في التنوع الثقافي حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة الحفاظ على خصوصية الأقليات المتواجدة في المجتمع مثل الصناعات التقليدية في الجزائر كصناعة الزرابي، الرسم، النحت، المطاعم..وغيرها، وهذا يساهم في إشباع حاجاتهم الخاصة المتميزة. كم أن ظاهرة التنوع الثقافي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم أيضا في دفع الشركات الكبرى في قبول واحتضان التعدد واحترام الاختلاف والتنوع في قوة العمل لديها. (الغالبي، 2009، ص36)

13- تساهم في خلق فرص العمل إن المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية مثل الجزائر مستوعبة لنسبة أكبر من قوة العمل، بالإضافة إلى أنها تسهم في خلق فرص أكثر للعمل بالمقارنة بغيرها: وأهم الأسباب المعروفة لهذه الظاهرة هي استخدام الصناعات الصغيرة لتقنيات مكثفة للعمل نسبيا من جهة، والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات، من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء والأطفال دون التزام بمؤهلات معينة . يرتبط هنا الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة بجانب الاجتماعي فالمؤسسة الصغيرة كثيرا ما ترتبط بالعائلة، كما يساهم في تعبئة مدخرات العائلة بشكل قد لا يتحقق في طريق آخر. وبالتالي يساهم في الاندماج بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وهذا النمط من المؤسسات منتشر في البلدان النامية وهذا يحقق توازن اقتصادي/ اجتماعي على المستوى الإقليمي والمجتمعي(خضر، 2005-2006، ص27)

رابعا-عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسط يمكن القول أن فرص نجاح المؤسسات الصغير والمتوسطة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص والمفردات التالية: **(الغالبي، 2009، ص37-38)**

-أن للمالكين أهداف محددة وصريحة لذلك العمل، وإيجاد إجابات عن أسئلة كثيرة حول أهدافها العامة والفعلية للمؤسسة، وان توضح هذه الأهداف أم العاملين بهذه المؤسسة لتصل للنجاح والريادة.

-المعرفة الممتازة بالسوق يتطلب الأمر من المالك إيجاد الأسواق ولو بدت ضمنيا غير ظاهرة في بداية الأمر، وتستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة إنتاجياتها(السلع والخدمات)، وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين، لها النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها.ويرى البعض أن العلاقة الحميمة بين المؤسسة والزبائن هي سر نجاح المؤسسات فعلى المؤسسات الصغيرة أن تكون لديها مبادرات وقدرات متميزة على إشباع تلك الحاجات من خلال أساليبها التسويقية.

-قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز للسوق تستطيع المؤسسة الصغيرة إن تميز عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة.

-الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميز والمحافظة عليهم، على المؤسسات الصغيرة أن تعير الاهتمام للجانب الاختيار فنجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم على أفضل ما لديهم من قدرات فيمثلون أهم موارد المؤسسة

-قدرات ومهارات متنوعة لدى إدارة وخصائص لدي المالكين والمدراء تساعد على نجاح المؤسسة الصغيرة، فامتلاك رؤية واضحة يتقاسمها الجميع شرط ضروري لزيادة تحفيز العاملين

والاندماج بالعمل، والاهتمام بالجوانب المختلفة فنجاح المؤسسات مرتبط بكفاءة الإدارة وحسن تحديد الأهداف واستيعاب للمهام والأنشطة الإدارية.

خامسا-المشكلات التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية هناك العديد من المشكلات المختلفة التي تعيق عملية المساهمة في التنمية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من فكرة إنشاء المؤسسة إلى الانتهاء من الجوانب الإنتاجية والتسويقية علاوة عن المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية والإدارية ونحاول مناقشة هذه المشكلات وأفاق التنمية الاقتصادي والاجتماعية التي تسعي المؤسسات الصغيرة تحقيقها والمساهمة بشكل أو بآخر في النمو الاقتصادي للمجتمع ويمكن تصنيف هذه المشكلات في مجموعتين هما: (خضر، 2005-2006، ص 122-123)

***المشكلات الخارجية والتي تتمثل في الجوانب التالية:**

-غياب الاتحادات النوعية الخاصة التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهر على رعاية مصالحها وتعزيز موقعها التنافسية عبر العمل على توفير المستلزمات المادية أقل تكلفة، ومساعدتها في إجراء البحوث والدراسات التسويقية .

-ضعف البنية التحتية في الكثير من الدول العربية ومنها الجزائر والمتمثلة في قصور قطاع الخدمات، في مجال النقل الكهرباء والمياه والاتصالات وغير ذلك.

-عدم مراعاة التوزيع الجغرافي بالنسبة لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات حيث نجد ولايات استفاد أبنائها من هذه المؤسسات والدعم أكثر من ولايات أخرى مثل الفرق بين الجنوب والشمال في الجزائر. مما يؤدي لحرمان مقطعات كمن فرص الاستثمار وتشغيل العمالة وتحقيق المنافع والقضاء على المشاكل.

-تركيز تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات الكبيرة دون الصغيرة إلا في حدود ضيقة، كما أن القروض المالية تتضمن ضمانات ليس بمقدور المؤسسات الصغيرة تقديمها للحصول على القروض المالية والتسهيلات الائتمانية مما يدفع المؤسسات للتمويل المباشر والغير الرسمي.

*** المشكلات الداخلية التي تتمثل في :**

-عدم الإلمام الكافي لدى مالكي المؤسسات الصغيرة بالجانب التقني والفني، الاقتصادي، الإداري، جودة المنتجات وسياسة تسعيرتها. شروط وظروف المنافسة الداخلية والخارجية.

-ضعف الكفاءات والمهارات الإدارية والفنية لدى إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم الاهتمام بالجوانب الخاصة بالتدريب والتأهيل البشري.

–تدني مستوى إنتاجية العمل في المشاريع الصغيرة نتيجة لغياب التخطيط العلمي، والاستخدام الغير الكافي للإمكانيات والطاقات المتوفرة، وعدم القدرة على المتابعة ومراقبة جودة الإنتاج بالمقاييس والموصفات والمعايير الدولية.

–عدم التزام إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأصول والقواعد المحاسبية وإعداد الموازنات التقديرية والنهائية، وهذا ما يدفع اللجوء لمكاتب الحاسبة التي تحتاج أموال كثيرة.

*** المشكلات الاجتماعية والثقافية وتتمثل في :**

– قلة وجود التنسيق بين متطلبات التنمية من الكوادر البشرية ومخرجات التعليم على مستوى الواقع. الى جانب هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة مثل ما نجده في الجزائر الحراقة يوميا في قوارب الموت.

– تعاني الدول النامية من فائض في الأيد البشرية غير المؤهلة المتنوعة بين الجنسين، وفي الوقت نفسه تعاني من قلة المؤهلين في شتى المجالات(هشام، 2004، ص129)

– لقد خفي على تلك الدول إن الاستثمار في التعليم هو الاستثمار الأمثل على المدى البعيد، وعلى أية حال فان قضية الاستثمار في العنصر البشري تعتمد على: (الشماع، 2000، ص357)

– تحسين المهارات والخبرات المتوفرة. وإيجاد مهارات وخبرات جديدة.

– استغلال المهارات والخبرات المتوفرة الاستغلال الأمثل.

– الافتقار إلى المشاركة من الأفراد العاملين في المجتمع إن التركة التي خلفها الاستعمار لدى الكثير من الدول النامية جعلت مشاركة الأفراد العاملين في مستوى متدن للغاية، مما افقد هذه الشعوب العمل الجماعي للنهوض في مجتمعاتها والتغلب على التخلف الاقتصادي لأوطانها. والمقصود هنا في المشاركة هو كون الفرد قادراً على إبداء رأيه وأن يلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتكون المشاركة على النحو التالي (عمر، 2006. ص75).

– أن تكون المشاركة شاملة أفقية ورأسيه. وان تكون عملية التخطيط يجب ألا تقتصر على فئة معينة في المجتمع بل يشارك فيها الجميع. كما يجب أن يعكس التخطيط متطلبات وحاجات جميع أفراد المجتمع وليس طبقة دون أخرى.وأن تتضمن المشاركة الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار وتبادل الآراء.

– الافتقار إلى الروح الجماعية والتنظيم الجماعي مما يؤخذ على شعوب الدول النامية تشتت الجهود الفردية مما يتسبب في إضعاف المشاريع فكل يخطط لنفسه فلو أن الجهود الفردية تضافرت وتمخض عنها مشروعات عملاقه لكان ذلك أجدى للمجتمع وأخذ بالعديد من الأفراد للعمل والتطوير.إن الدول النامية لم تتعود على هذا الأسلوب من التنظيم في المجهود وذلك ناتج

عن النظرة الضيقة حول الأسرة والقبيلة، وإذا ما استمرت هذه العقلية فان الشعوب في تلك الدول ستعاني من الوهن والضعف في مشروعاتها مما ينعكس سلباً على تقدمها اقتصادياً واجتماعياً.

– الافتقار إلى ثقافة المشروع إن عدم تطور المشروع الصغير وضعف الريادة، والميل للعمل في مؤسسات القطاع العام –وحصر إدارة المشروع في عائلة واحدة – كل ذلك شكل عائق أمام نمو المشروعات الصغيرة.

خاتمة:

يمكن أن نستخلص من هذه الدراسة انه في الوقت الراهن هناك تركيز واضحا من قبل المعنيين بشؤون الاقتصاد في مختلف الدول ومنها الجزائر على الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني أين نجد أن هناك توجه كبير نحو تدعيم فكر إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتم ذلك بالتمويل في صورة استثمار وإما بالمساهمة في تأسيس وتكوين المشاريع الصغيرة لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة تدفعها للمساهمة في النمو الاقتصادي للمجتمع وما تتميز به هذه المؤسسات كأداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية لتوفير حاجة السوق من السلع والخدمات. ورغم كل هذا التأييد إلا أنه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النجاحات التي تعرفها إلا أنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت من أجلها وتعد من أهدافها الواضحة والمحددة وهذه المشاكل تتراوح بين مشاكل مالية وقانونية وإدارية وتسويقية واجتماعية وثقافية خاصة بالعاملين والكوادر التي تسير هذه المؤسسات.

قائمة المراجع:

– إسماعيل قير وسلاطنية بلقاسم.(2015)، التنظيم الحديث للمؤسسة، الدار الجزائرية ودار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، القاهرة.

– تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات.(2004)، ت هشام ع الله، (إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي)، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.بيروت.

– طاهر محسن منصور الغالبي.(2009)، إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

– طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري.(2008)، الإدارة والأعمال، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

– محمد، عمر.(2006)، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، ط7، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

- ناصر دادي عدون.(1998)، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة،، الجزائر.
- نبيل جواد.(2007)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسط، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- سالم محمد خميس الخضوري.(2004)، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، ط1، دار المعرفة الجامعية عمان.
- على خضر، بيان حرب.(2005-2006)، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- خليل، محمد حسن الشماع، خضير كاضم حمود.(2000)، نظرية المنظمة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- ضياء مجيد الموسوي.(2007)، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- جماعة كبار اللغويين العرب.(1988)، لاروس، المعجم الأساسي العربي، الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون.
- الجريدة الرسمية العدد2، 12ربيع الثني 1468هـ، 11يناير سنة 2017.
- مجلة وزارة الصناعة والمناجم، نوفمبر -ديسمبر 2017.
- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة آلوكة، www.alukha.net، تم التصفح 2018/03/15.